الفصل الثاني

أحوال الأبنية

عرضنا في الفصل السابق للقسم الأول من الدراسة الصرفية؛ وهو القسم الذي يدرس التغييرات التي تطرأ على البنية فتغير من معناها، وتنقلها من نوع إلى آخر حسب المعنى الجديد المكتسب. وسنبحث في هذا الفصل النوع الآخر من التغييرات الطارئة على بنية الكلمة؛ وهو كلّ تغيير يؤثر في بنية الكلمة الداخلية فيغير من هيئتها، أو نَضدْ حروفها، أو نطق أصواتها، لكنه لا يتجاوز ذلك إلى التأثير في معناها، أو تحويلها من نوع إلى آخر. وقد لاحظنا أن القسم الأول يعتمد على نوع البنية في الدراسة والتحليل، أما هذا القسم فإن المعول عليه في الدراسة هو حالة البنية أو وضعها الطارىء بغض النظر عن القسم الذي تندرج تحته؛ ذلك أن التغيير الذي يُبحث هنا هو تغيير مشترك بين أصناف الكلمات المختلفة.

كما أن هذا القسم من الدراسة الصرفية قائم، عند القدماء، على القول بالأصل، أصل الكلمة، فقد وضع الصرفيون للأبنية أصولاً مجردة «بنوها على علاقة التقاطع بين أصل الاشتقاق وأصل الصيغة فهي إطار من أطر اللغة لا عمل من نشاط الكلام»[1]، والمقصود بأصل الاشتقاق حروف الكلمة الأصليّة، وبأصل الصيغة وزن الكلمة كاملة بأصولها وزوائدها؛ فـ«امتحن» بنية صرفيّة لها أصل مجرد تنتمي هي ومثيلاتها إليه، وهذا الأصل هو «افتعل»، و«انكسر» بنية صرفية أخرى تنتمي إلى أصل مجرد آخر، هو «انفعل». وهكذا في بقية الأصول، وقد لاحظ الصرفيون أن أبنية الكلم في العربية يمكن أن تنقسم، حسب مطابقتها للأصول المجردة التي وضعوها، إلى قسمين:

١ ـ قسم تثبت صورته حسب قواعدهم الموضوعة فتطابق أوزانهم المجردة التي أصلوها لكل نوع من أنواع الأبنية.

٢ ـ وقسم آخر تتغير صورته وتتحول؛ فأحياناً تطابق أصولهم المجردة، وأحياناً تخالفها.

والقسم الثاني من الأبنية هو الذي تقوم عليه الدراسة في هذا الفصل؛ لأنه يمثل أوضاعاً طارئة على البنية عدُل فيها عن أصلها المجرد إلى بناء آخر؛ من ذلك، مثلاً، ما نراه من تغير في أصل

(١) تمام حسان. الأصول ١٥٠.

الاشتقاق (مادة الكلمة الأصلية) لكثير من الأفعال المعتلة؛ فالفعْل «قال»، على سبيل المثال، عينه في الماضي ألف وفي المضارع «يقول» واو، أما في الأمر «قل» فعينه مفقودة لا وجود لها في النطق، كما أن صيغة المضارع والأمر منه تخالف كل الأوزان المجردة التي وضعها الصرفيون للفعل المضارع والأمر في اللغة العربية وقد عدّ الصرفيون هذا التغير وهذه المخالفة انحرافاً عن الأصل وعدولاً عنه.

فالعدول عن الأصول المجردة التي حددها الصرفيون العرب للأبنية هو المحور الرئيس الذي تدور حوله كل القضايا المطروحة للبحث في القسم الثاني من الدراسة الصرفية، والتي نستطيع أن نحددها ضمن أطر عامة ثلاثة:

١ ـ أسباب التحول عن الأصل المجرد للكلمة.
٢ ـ مظاهر التحول عن أصل الكلمة.
٣ ـ وسائل معرفة أصل الكلمة.

ويجدر بنا، قبل أن نفصل القول في القضايا السابقة، أن نحدد المقصود من القول بالأصل عند الصرفيين العرب؛ ما الذي كانوا يعنونه بالضبط عندما قالوا: إن هذه الكلمة أصلها كذا، وتلك الكلمة أصلها كذا؟

لقد أجاب ابن جنيّ عن هذا السؤال إجابة دقيقة مباشرة؛ فقال: «وإنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلّ لوجب أن يكون مجيئه (على ما ذكرنا). فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر»[1].

والذي يهمنا من الكلام السابق أمران:

الأول: ما يقصده ابن جني من كلمة «الصحيح»؛ فليس المقصود بالصحيح هنا ما خَلَتْ أصولُهُ من حروف العلّة؛ وإنما المقصود به ما لم يحدث فيه تغييرٌ يخالفُ الأصلَ الموضوعَ له، ويقابله ما يحدث فيه تغييرٌ يُعدَلُ فيه عن أصله، كما يفهم من سياق كلامه. وكما هو واضح في قوله: «ويَدُلّ على أن ذلك عند العرب مُعْتَقَدُ كما أنه عندنا مُرادٌ مُعْتَقَد إخراجُها بعض ذلك مع الضرورة، على الحد الذي نتصوره نحن فيه. وذلك قوله:

صَدَدْتَ فأطْوَلت الصُّدودَ وقلّما وصالٌ على طول الصّدود يدوم

هذا يدلك على أن أصل أقام أقوم، وهو الذي نُومىء نحن إليه ونتخيله، فرُبَّ حرفٍ يخرُج

(١) ابن جني. . الخصائص ١/٢٥٧.

هكذا مَنْبَهةٌ على أصل بابه، ولعله إنما أخرج على أصله فتُجُشّم ذلك فيه لما يعقب من الدلالة على أولية أحوال أمثاله.

وكذلك قوله:

★ إني أجود لأقوام وإن ضَنُوا ★

فأنت تعلم بهذا أن أصل شلّت يده شللَت: أي لو جاء مجيء الصحيح لوجب فيه إظهار تضعيفه. وقد قال الفرزدق:

ولو رضيَتْ يداي بها وضنَّت لكان عليّ في القدَر الخيار

فأصل ضنّت، إذا ضننت، بدلالة قوله: ضننوا»[1].

الثاني: تأكيده أن كلمة «الأصل» لا يقصد بها الأصل التاريخي للكلمة؛ بل الأصل التجريدي الموضوع من قبل النحاة للأبنية على اختلافها؛ لذلك نراه يعنون هذا الباب بالعنوان التالي: «باب في مراتب الأشياء، وتنزيلها تقديراً وحكماً لا زماناً ووقتاً»؛ فالباب مبني في أساسه على نفي أي ادعاء يقول إنهم قصدوا بأصل الكلم لفظاً آخر استعمل فترة من الزمن ثم عدل عنه إلى اللفظ الحالي. وهذا ما ألمح إليه بعض الباحثين المحدثين في سياق نقده لفكرة الأصل عند القدماء العرب[2].

بل إن ابن جنيّ يذهب إلى أبعد من ذلك حينما يسوق الأمثلة للاستدلال على صحة ما ذهبوا إليه من القول بالأصل؛ إذ يستخدم هذه الأمثلة، وهي ألفاظ مستخدمة في زمنه، دليلاً على خطأ القول بالأصل التاريخي لتلك الكلمات؛ فيقول: «ومن أدل الدليل على أن هذه الأشياء التي ندعي أنها أصول مرفوضة لا يعتقد أنها قد كان مرة مستعملة ثم صارت من بعد مهملة ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لا يطوع النطق به لتعذره، وذلك كقولنا في شرح حال الممدود غير المهموز الأصل، نحو سماء وقضاء: ألا ترى أن الأصل سماو وقضاي، فلما وقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة قلبتا ألفين، فصار التقدير بهما إلى سماا، وقضاا. أفلا تعلم أن أحد ما قدّرته، وهو التقاء الألفين، لا قدرة لأحد على النطق به؟»[3].

فأصل الكلمة، كما حدده ابن جني وكما يراه النحاة العرب، هو البناء الذي ينبغي للكلمة

---

(١) السابق ١/٢٥٧ ـ ٢٥٨.

(٢) انظر: إبراهيم أنيس. . من أسرار اللغة ٥٤، وانظر في الرد عليه داوود عبده. . أبحاث في اللغة العربية ١٣. مكتبة لبنان. بيروت، ١٩٧٣.م

(٣) ابن جني. . الخصائص ١/٢٥٧ ـ ٢٥٩.

أن تأتي عليه طبقاً لقواعد اشتقاق الأبنية وصوغها في العربية، ولمواضع الأصول والزوائد فيها. فإن خالفت الكلمة ذلك الأصل فإن لهذه المخالفة أسباباً مختلفة، وصوراً متنوعة، وهناك، أيضاً، وسائل لرد الكلمة إلى أصلها المتروك؛ لمعرفة ما حذف منها، أو نقل، أو قلب، أو أدغم.. الخ من الأحوال العارضة التي تطرأ على بنية الكلمة في العربية.

وبناء على ما سبق فإننا، في هذا الفصل، سندرس أحوال الأبنية في اللغة العربية صادرين في دراستنا عن فكرة رئيسة واحدة؛ هي القول بالأصل، ومنطلقين منها إلى عرض للموضوعات يتشكل ضمن الأطر الثلاثة السابقة الذكر.

ولكن ينبغي علينا، قبل ذلك، أن نشير إلى أن فكرة الأصل لها أهميتها في الدراسات الصرفية العربية ففائدته تتمثل في أنه «معيار اقتصادي ترد إليه الكلمة وتقاس به إذا تجافى بها الاستعمال عن مطابقته بما أصابها من تغيير أو تأثير كالإعلال والإبدال والقلب والنقل والحذف والزيادة الخ»[1] كما أن القول بالأصل المجرد يكفل للصرفيين وضع قواعد كلية عامة لصوغ الأبنية في العربية؛ إذ يعتمدون في صوغ تلك القواعد على الأصل المجرد المشترك بين أمثلة كثيرة من الكلمات التي قد يتحقق في بعضها، وقد لا يتحقق في بعضها الآخر، فبدلاً من وضع قاعدة منفصلة لكل صنف منها (ما تحقق فيه الأصل وما لم يتحقق فيه) نضع قاعدة واحدة تعتمد الأصل بغض النظر عن شوارد الأمثلة التي ترجع إليه. فإن خالفت الكلمة تلك القاعدة فذلك لأسباب صوتية تخضع لقواعد مخصوصة. و«قد يسأل سائل بعد كل هذا: لم نتمسك بقاعدة عامة؟ ولم لا يكون هناك قاعدتان أو ثلاث أو أربع؟ إن هذا السؤال لا يمكن أن يصدر عن لغويٍّ جادٍّ، فليس هناك لغويٌّ جادٌّ ينكر أن من أهم أهداف البحث اللغوي الأساسية اكتشاف القواعد العامة في اللغة، وأن القاعدة العامة في التحليل اللغوي أفضل من القواعد المتعددة، حتى عندما يكون لها مبرر لغوي مقبول، فكيف بالقواعد المتعددة التي لا تستند إلى مبررات لغوية مقبولة؟ وقد أصبح هذا المبدأ المعروف منذ القديم أشد رسوخاً بعد ازدهار الدراسات الحديثة في علم اللغة وعلم اللغة النفسي؛ لأن هذا المبدأ متصل بطبيعة اللغة ذاتها. فالمتكلم يطبق القاعدة اللغوية بنفس الطريقة في كل مجال تنطبق عليه هذه القاعدة، ولا يخرج عن ذلك إلا إذا اختلف المجال اختلافاً يبرر هذا الخروج. فالمتكلم في معظم اللهجات العربية، مثلاً، يضيف كسرة ـ لا ضمة أو فتحة ـ كلما أراد نطق عبارة تبدأ بصحيحين متواليين أو تحتوي على ثلاثة أصوات صحيحة؛ كما هو معروف: اشرب، استقلال، كتبت البنت، الخ.. ولذا عندما نجده يقول أُكتب بضم همزة الوصل، وكتبتم الرسالة بضم الميم، فإن على اللغوي أن يكتشف السبب الذي جعله يخرج عن

(١) تمام حسان.. الأصول ١٢٧.

القاعدة العامة (المماثلة في الحالة الأولى، ووجود واو محذوفة في الضمير المتصل في الحالة الثانية) لا أن يعدل القاعدة العامة. والخلاف الذي دار بين حركة همزة الوصل بين البصريين والكوفيين ليس خلافاً شكلياً، بل خلاف مبدئي أساسي. فرأي البصريين القائل إن حركة همزة الوصل هي كسرة، وإنها تتحول إلى ضمة في مثل أُدخُل مماثلة للضمة التالية هو رأي يتمسك بالقاعدة العامة. أما رأي الكوفيين إن حركة همزة الوصل مجانسة للحركة التي تليها، فهو رأي من يرفض القاعدة العامة، التي تعتبر أن الأصل في أُدخُل هو ادخل»[1].

فالقول بالأصل المجرد الذي يصر عليه القدماء، خاصة البصريين منهم، يعكس منهجهم في تجاوز ظواهر الأمور السطحية إلى مستوياتها العميقة، حيث يمكن هناك بناء قواعد لغوية محكمة تبنى على أصول موحدة لا على أمثلة مشتتة.

---

(١) داوود عبده. دفاع عن الأصل المقدر. المجلة العربية للعلوم الإنسانية. جامعة الكويت. مج/١. ١٩٨١م. ١٦٠ ـ ١٦٨.

obeikandl.com

المبحث الأول

أسباب التحول عن الأصل

بحث الصرفيون أسبابَ التحوّل عن الأصل في أبنية الكلم في اللغة العربية، وذكروا تلك الأسباب في أثناء الحديث عن مظاهر التحول وصوره؛ فهم لم يفردوا كل موضوع بحديث مستقل، بل بحثوا الأمر فيهما مجتمعين. ومعظم أسباب التحول عن الأصل التي ذكرها القدماء تقوم على أمور تتعلق بالأصوات؛ أي تتعلق بطبيعة الأصوات التي تتشكل منها بنية الكلمة، وبالأخص بطبيعة الروابط بين تلك الأصوات «وهذه الروابط ـ تماماً كروابط أفراد الأسرة أو المجتمع ـ تتسم بالتجاذب أو التنافر وما ينجر عن ذلك التفاعل من تأثير وتأثر، يخضع لخصائص هذه الأصوات مثلما تخضع صلات البشر لطباعهم وخصائصهم النفسية. فالأصوات البشرية تتميز إذاً بخصائص متعددة تكوّن أسراً ومجموعات تتقارب وتتباعد طبقاً لنوع هذه الخصائص التي يمكن أن نرجعها إلى ثلاث مجموعات كبرى:

ـ تتعلق المجموعة الأولى بمخرج الصوت؛ أي النقطة التي يقوم عندها حاجز في جهاز التصويت.

ـ وتتعلق الثانية بدرجة انفتاح الحاجز.

ـ أما المجموعة الثالثة فتتعلق بصفات الصوت، وهي مختلف الخاصيات التي تصاحب قيام الحاجز»[1].

وقد اهتم علماء العربية بدراسة الأصوات اهتماماً كبيراً، خاصة أن هذه الدراسة تتصل اتصالاً وثيقاً بالقراءة القرآنية؛ فقد وصفوا أصوات العربية وصفاً دقيقاً محكماً؛ فعينوا مخارج كل صوت، وحددوا صفاته من حيث الجهر والهمس والشدة والرخاوة إلى غير ذلك من الصفات التي تعارف عليها علماء اللغة قديماً وحديثاً. وعلى الرغم من إمكاناتهم المحدودة في ذلك الوقت فقد استطاعوا أن يحددوا معظم أعضاء النطق ودور كل واحد منها في عملية الكلام، كما أنهم تمكنوا من رصد الصور النطقية المختلفة لكل صوت، أو فروعه المستحسنة والمستقبحة، على حد تعبير ابن جني، وهذا أمر تحتفل به الدراسات الحديثة اليوم وتوليه اهتماماً كبيراً. وقد مثلت النتائج التي

(١) الطيب البكوش. . التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ٣٦ ـ ٣٧.

obeikandl.com

توصل إليها القدماء من دراساتهم الصوتية أساساً مهماً اعتمدوه في تفسير مظاهر التحول عن الأصل في أبنية الكلم العربية، وفي تعيين أسبابه؛ فالأصوات أو الحروف، على حد تعبير القدماء، هي الوحدات الصغرى التي تتشكل منها بنية الكلمة، ولا بد لهذه البنية من أن تتأثر بطبيعة تلك الوحدات وصفاتها؛ فهناك أصوات يصعب النطق بها متتالية، بل يمتنع أحياناً، فإذا حدث أن جاءت بعض الأصوات المتنافرة في صفاتها متتالية في كلمة ما فإن اللغة تميل إلى العدول عن هذا الأصل؛ فراراً من الثقل الحادث بسبب توالي تلك الأصوات في الكلمة. وهذا المثل ليس مقصوراً على العربية؛ بل هو قانون عام في اللغات جميعها، وهو ما يطلق عليه اليوم بقانون الجهد الأقل، وقد أشرنا إليه سابقاً عند الحديث عن ضابط الخفة والكثرة في الفصل الأول وانطلاقاً من هذا القانون وصف القدماء نظام تأليف الأصوات في العربية؛ فابن جني، مثلاً، يفرد في كتابه «سر صناعة الإعراب» فصلاً يذكر فيه «مذهب العرب في مزج الحروف بعضها ببعض، وما يجوز من ذلك، وما يمتنع، وما يحسن، وما يقبح، وما يصح»[1].

وبناء على ما سبق فإن أهم أسباب التحول عن الأصل في بنية الكلمة العربية تكمن في طبيعة العناصر المكونة لها، وفي طبيعة العلاقات أو الروابط التي تربط تلك العناصر ببعضها، وقد ذكر القدماء أسباباً أخرى لا تتعلق بالأصوات التي تتشكل منها الكلمة، ونستطيع، اعتماداً على ذلك، أن نقسم أسباب التحول عن الأصول المجردة التي وضعها القدماء للأبنية الصرفية في اللغة العربية إلى:

١ ـ أسباب تتعلق بطبيعة الأصوات المكونة لبنية الكلمة، وهذه يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

أ ـ التعذر.

ب ـ الاستثقال.

جـ ـ المجانسة أو المشاكلة الصوتية.

٢ ـ أسباب لا تتعلق بطبيعة الأصوات المكونة لبنية الكلمة، وهذه يمكن تقسيمها إلى قسمين اثنين:

أ ـ أمن اللبس.

ب ـ اطراد الباب.

وسنبدأ أولاً بعرض الأسباب الصوتية، ثم نثنيها بالأسباب الأخرى، كما مثلناها في التقسيم السابق.

---

(١) ابن جني. . سر صناعة الإعراب ٢/٨١١.

أولاً ـ الأسباب الصوتيّة للتحوّل عن الأصل:

إن تقسيم الأسباب الصوتية المؤدية إلى العدول عن أصل الكلمة يتوقف عادة على أنواع الأصول المتروكة؛ فابن جني يذكر أن هذه الأصول على ثلاثة أضرب:

«منها ما لا يمكن النطق به أصلاً؛ نحو ما اجتمع فيه ساكنان؛ كسماء، ومبيع، ومصوغ. ونحو ذلك. ومنها ما يمكن النطق به، غير أن فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه واطّراحه، إلّا أن يشذ الشيء القليل منه فيخرج على أصله مَنْبَهَةً ودليلاً على أولية حاله؛ كقولهم: لححَت عينه، وألَلَ السقاء، إذا تغيرت ريحه... ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الياء في نحو موسر، وموقن، والواو في نحو ميزان، وميعاد، وامتناعهم من إخراج افتعل وما تصرف منه إذا كانت فاؤه صاداً، أو ضاداً، أو طاء، أو ظاء، أو دالاً، أو ذالاً، أو زياً على أصله، وامتناعهم من تصحيح الياء والواو إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة، وامتناعهم من جمع الهمزتين في كلمة واحدة ملتقيتين غير عينين. فكل هذا وغيره مما يكثر تعداده يمتنع منه استكراهاً للكلفة فيه، وإن كان النطق به ممكناً غير متعذر..

ومنها ما يمكن النطق به إلا أنه لم يستعمل، لا لثقله لكن لغير ذلك: من التعويض منه، أو لأن الصنعة أدت إلى رفضه»[1].

فالأصل الذي لا يمكن النطق به متروك للتعذر، والأصل الذي يمكن النطق به غير أنهم تركوه لثقله في النطق متروك لاستثقال، والأصل الذي يمكن النطق به من غير استثقال متروك للمجانسة والمشاكلة الصوتية، وابن جني لم يذكر النوع الثالث في النص السابق إلا أنه مذكور في مواضع شتى من تأليفاتهم. وهكذا تأتلف الأسباب الصوتية المختلفة مع أنواع مخصوصة من الأصول المعدول عنها، حتى إننا يمكننا أن نمثل لذلك بمعادلة يكون طرفها الأول السبب الصوتي وطرفها الثاني الأصل المتروك، كما في الشكل التالي:

التعذر ← أصل لا يمكن النطق به

الاستثقال ← أصل يمكن النطق به، لكنه مستثقل

المجانسة ← أصل يمكن النطق به، وهو غير مستثقل

١ ـ التعذّر:

التعذر هو الامتناع التام؛ فتعذر النطق بالكلمة يعني عدم القدرة على ذلك نهائياً. وهذا أمر تتفاوت فيه اللغات؛ فما لا يمكن نطقه في لغة ما قد ينطق به بسهولة في لغة أخرى؛ فهو أمر مرهون

(١) ابن جني.. الخصائص ١/ ٢٦١ ـ ٢٦٣.

بطبيعة اللغة نفسها، وبطبيعة العلاقات المقبولة والمرفوضة بين عناصرها المختلفة؛ ففي اللغة العربية، مثلاً، نجد أن الابتداء بالساكن أمر متعذر تحتال عليه اللغة بوسيلة معروفة هي ما يتعارف عليه علماء العربية بمصطلح «همزة الوصل»، بينما يعد هذا الأمر طبيعياً جداً في لغة أخرى، كالانكليزية مثلاً، فكثير من مفرداتها يبدأ بساكن، بل يتجاوز الأمر إلى ساكنين أو ثلاثة. والتعذر في العربية يتمثل في ثلاث صور:

١ ـ تعذر الابتداء بالساكن:

وقد أشرنا إلى ذلك قبل قليل، وقصة الخليل مع أصحابه، التي أوردها سيبويه في كتابه، تدل على تفطنه لهذا الأمر؛ فقد سألهم: كيف تلفظون بالحرف الساكن نحو ياء غلامي وباء اضرب ودال قد؟ فأجابوا نقول: ياء، وباء، ودال «فقال: أقول: إبْ، وإيْ، وإدْ، فألحق ألفاً موصولة. قال: كذاك نراهم صنعوا بالساكن؛ ألا تراهم قالوا ابن، اسم حيث أسكنوا الباء والسين، وأنت لا تستطيع أن تكَلّم بساكن في أول اسم كما لا تصل إلى اللفظ بها»[1].

٢ ـ امتناع توالي ساكنين:

فهذا أمر متعذر نطقه في العربية، لذلك كان من المستحيل أن نجمع بين ألفين متتاليين؛ لأن الألف ساكنة، كما يراها القدماء؛ فقد «قال أبو اسحق يوماً لخصم نازعه في جواز اجتماع الألفين المدتين ومد الرجل الألف في نحو هذا، وأطال فقال له أبو اسحاق: لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفاً واحدة»[2].

٣ ـ امتناع تحريك الحرف الذي يسبق الألف في الكلمة بحركة غير الفتحة، أي بحركة مخالفة لجنسها:

أو امتناع تحريك الألف، على حد تعبير القدماء، لأن الألف «لا تكون أبداً إلّا ساكنة. ولا يكون ما قبلها أبداً إلّا منها: أي مفتوحاً؛ لأن الفتحة من الألف، والضمة من الواو، والكسرة من الياء»[3] لذلك نراهم يقلبون الألف واواً في تصغير ما كان على وزن «فاعل» من الأسماء؛ لأنها لا بد أن تسبق بضمة لازمة؛ إذ تصغير فاعل على فُعَيْعِل، فإذا أخذنا كلمة كفاتح، مثلاً، وصغرناها سبقت الألف بفاء مضمومة، وهذا وضع يمتنع في العربية لذلك يعدل عنه بقلب الألف واواً،

---

(١) سيبويه ٣/٣٢١.

(٢) ابن جني. . الخصائص ١/٨٩.

(٣) المبرد. . المقتضب ١/٥٦.

ويمكن تمثيل ذلك بالشكل التالي :

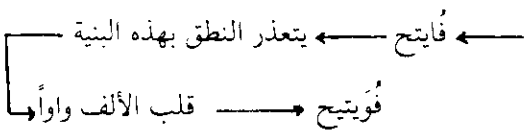

٢ ـ الاستثقال :

يعد الاستثقال من أهم الأسباب التي يُعْدَلُ لأجلها عن الأصل ؛ فقد رأينا أن العرب يَفرّون إلى الخفة ويتجنّبون الثقل ، فمتى ما وجدوا إلى الخفة منفذاً سلكوه واتبعوه ، وإن أدى ذلك إلى عدولهم عن مقيس الكلام ومُطّرده .

والاستثقال أمر ناتج عن بذل جهد كبير في عملية النطق بالأصوات ، لذلك يميل المتكلم إلى التقليل من الجهد المبذول بإجراء عمليات معينة تؤثر في الأصوات المنطوقة فتقلل من الجهد المطلوب للنطق بها . وتتفاوت الأصول المستثقلة في درجة الجهد المبذول للنطق بها ؛ فمنها ما يكون مستثقلاً بدرجة كبيرة توجب التحول عنه وجوباً لازماً ، ومنها ما يكون استثقاله محتملاً ، وهذه يكون التحول عنها جائزاً غير واجب ، وسيتضح هذا الأمر في المبحث الثاني عندما نعرض لمظاهر التحول عن الأصل ، إن شاء الله تعالى .

ولـلاستثقـال صور كثيرة متنـوعـة ، لكنها على كثرتها ترد إلى أوضاع محددة ، تعينها علاقة الأصوات بعضها ببعض في الكلمة الواحدة .

ويمكننا أن نعين تلك الأوضاع بالتالي :

١ ـ التطابق أو التقارب في المخرج :

ـ يتحقق التطابق في المخرج عندما ينطق بالصوت الواحد مرتين متتاليتين فيؤدي إلى الرجوع إلى نفس المخرج مرة ثانية ؛ أي أن عملية النطق بالصوت تتكرر مرتين ، وهذا أمر على غاية من الاستثقال ؛ «إذ على اللسان كلفة شديدة في الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه»[1] ، وقد وضع القدماء قاعدة صوتية عامة عبّروا بها عن هذا الوضع المستثقل ، وهي قولهم : توالي الأمثال مكروه ؛ لذلك لا نجد في العربية كلمة فاؤها وعينها ، أو عينها ولامها همزتان ، فإذا جاء الأصل على ذلك عُدلَ عنه بقلب الثانية ألفاً أو واواً أو ياء بناء على حركة الأولى ؛ نحو آدم من «أأدم» ، وإيمان من «إإمان» وأومن من «أؤمن» ، ونحو خطايا في «خطائىء»[2] . وكذلك لا نجد في العربية كلمة فاؤها

---

(١) الرضيّ . . شرح الشافية ٣/٣٨ .

(٢) ابن جني . . سر صناعة الإعراب ١/٦٥ .

وعينها واوان، فإن جاء الأصل على ذلك عدل عنه بقلب الثانية همزة؛ نحو أوَاصل وأوَيْصل في جمع واصل وتصغيرها. بل إن باب الإدغام في العربية، وهو مظهر مهم من مظاهر التحول عن الأصل، قائم على هذه القاعدة؛ فالأفعال: مدّ، عدّ، اشتدّ، انسدّ، اطمأنّ، . . الخ أصلها: مَدَدَ، عَدَدَ، اشْتَدَدَ، انْسدَدَ، اطمأنَنَ، فلما اجتمع في الكلمة مثلان أدغم الأول منهما في الثاني؛ «لثقل الحرفين إذا فصلت بينهما (أي بالحركة)؛ لأن اللسان يزايل الحرف إلى موضع الحركة ثم يعود إليه»[1].

ـ أما التقارب في المخرج فيكون عندما ينطق المتكلم بأصوات متقاربة المخارج؛ فالناطق بصوتين متقاربين في مخرجهما يتكلف مشقة وجهداً في عودة اللسان إلى موضع مقارب للموضع الذي فارقه؛ لذلك كان اجتماع الأصوات متباعدة المخرج أكثر وأحسن تأليفاً. ولذلك، أيضاً، نراهم يعدلون عن الأصل الذي تتقارب فيه مخارج الأصوات؛ فهم يدغمون النون الساكنة في الميم بعدها في مثل «امّحى» و«امّاز»، ويدغمون التاء في الثاء في نحو «اثّاقل». . . ، ويسكنون العين في «فُعُل» جمعاً إذا كانت عينه واواً؛ فيقولون: عُون، ونُور في جمع عوَان، ونَوَار؛ كراهية للواو بين ضمتين[2].

٢ ـ الاختلاف في الصفات:

لكل صوت من الأصوات اللغوية صفات خاصة به كأن يكون مجهوراً أو مهموساً، أو مطبقاً أو منفتحاً، الخ[3]. فالأصوات تكوّنُ مجموعاتٍ مختلفةً من حيث صفاتها. فإذا تجاور في كلمة واحدة صوتان مختلفان في صفتهما فإن ذلك قد يسبب جهداً وكلفة على الناطق بهما؛ لأن لكل صفة من الصفات الصوتية السابقة وضعاً مخصوصاً، فتتابع الأصوات المختلفة في الصفات يكلف اللسان اتخاذ أوضاع متباينة ليتحقق النطق الصحيح للصوت، وهذا أمر يستثقله الناطقون بمثل تلك الكلمات فيعمدون إلى العدول عن الأصل المستثقل إلى بنية أخرى أخف وأسهل، ويتم ذلك بتغيير أحد الصوتين بحيث يصبح الصوتان متماثلان في الصفات فيسهل النطق بالكلمة حينئذ؛ لتحقق التجانس الصوتي بين أصواتها، ويتضح ذلك في إبدال تاء الافتعال دالاً إذا كانت فاء الفعل ذالاً أو زياً؛ فالأصل في: ازدهر، واذدكر: ازتهر، واذتكر، فالتقاء التاء المهموسة بالزاي والذال

(١) المبرد. . المقتضب ١/١٩٨.

(٢) انظر: سيبويه ٤/٣٥٨.

(٣) اختلفت تعريفات القدماء للجهر والهمس والشدة والرخاوة عن تعريفات المحدثين، ولكنها تقارب كثيراً المفهومات الحديثة لهذه المصطلحات. انظر: إبراهيم أنيس. . الأصوات اللغوية ١٢٣ ـ ١٢٧. القاهرة. مكتبة الأنجلو المصريّة. ط٥ ـ ١٩٧٩م.

المجهـورين ثقيل في النطق، فعدل عن هذا الأصل بإبدال التاء دالاً مجهورة وكذلك تبدل تاء الافتعال طاء إذا كان فاء الفعل أحد حروف الإطباق؛ نحو اصطبر، واضطّرب؛ إذ الأصل فيهما: اصتبر، واضترب، فلما ثقل على اللسان النطق بالتاء بعد الصاد والضاد المطبقتين أبدلت طاء؛ ليتجانس الصوتان، ويخف النطق بالكلمة[1].

٣ ـ المجانسة أو المشاكلة الصوتية:

تصبح المجانسة الصوتية سبباً للتحول عن الأصل عندما لا يكون في الأصل المعدول عنه ما يتعذر نطقه أو يستثقل؛ وإنما يميل الناطقون، أحياناً، للعدول عنه لتقريب الأصوات بعضها من بعض بصورةٍ أكثر يتحقق معها نوع من التجانس الصوتي المستحب، ويتضح هذا الأمر في ظاهرة الإمالة التميمية؛ إذ ينحى بالألف نحو الياء، أو بالفتحة نحو الكسرة في مثل: عابد، وعالم...، لتتناسب الألف الممالة مع الكسرة بعدها[2].

ثانياً ـ الأسباب غير الصوتية للتحول عن الأصل:

نلاحظ أحياناً أن اللغة تميل إلى العدول عن الأصول المجردة للكلمات دون أن يكون هناك أسبابٌ صوتية تتطلب ذلك؛ فالأصل المعدول عنه في مثل هذه الحالات لا يتضمن أصواتاً يتعذر النطق بها أو يستثقل، كما أن العدول عن هذا الأصل لا يحقق تجانساً صوتياً يرد الأمر إليه؛ لذلك فالأسباب التي تؤدي إلى ترك الأصل المجرد للكلمة لا تتصل بالبنية الصوتية لها، وإنما تتعلق بأمور أخرى نستطيع أن نحصرها في النقطتين التاليتين:

١ ـ اطراد الباب:

يحدث أحياناً أن يعدل عن أصل الكلمة لتعذر النطق به أو استثقاله، فإذا انتقلنا إلى نوع آخر من أنواع الأبنية التي تأتي عليها الكلمة يزول فيه سبب العدول عن الأصل فإن العربية في بعض الأحيان تحافظ على اطراد قاعدة العدول عن الأصل على الرغم من زوال العلة؛ «مراعاة لما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة، والمحافظة على أن تجري الأبواب على سنن واحد»[3]، فالسبب في العدول عن الأصل هنا ليس سبباً صوتياً، ولا علاقة له ببنية الكلمة ومكوناتها الصوتية؛

---

(١) المبرد. المقتضب ١/٦٤ ـ ٦٥.

(٢) ولا يقتصر أمر المجانسة عندهم على الأصوات فقط بل يتعداها إلى الكلمات؛ انظر في ذلك: عبدالحميد السيّد. المشاكلة في اللغة العربية. مجلة كلية الآداب. جامعة الإمارات. ع٣. ١٩٨٧. ص٣٩ ـ ٦٦.

(٣) الأنباري. الإنصاف ١/١٠ ـ ١٣.

وإنما هو سبب يتعلق بميل اللغة إلى بناء قواعدها على أصول عامة مطردة.

ومن الأمثلة الدالة على ذلك:

ـ حذف الهمزة من أخوات «أكْرم»؛ فقالوا فيها: نكرم، وتكرم، ويكرم. والأصل فيها نؤكرم، وتؤكرم، ويؤكرم، كما في قول الشاعر[1]:

فإنّهُ أهْلٌ لأنْ يُؤكْرَما

وإنما حذفت الهمزة من «أكرم» لاجتماع همزتين متتاليتين؛ إذ الأصل فيه «أأكْرم». فحذفت إحداهما؛ تخفيفاً، فلما انتقلوا إلى سائر حروف المضارعة زال الاستثقال، إلّا أنهم لم يعودوا إلى الأصل؛ ليطرد الباب في الجميع.

ـ حذف الواو من أخوات «يَعد»؛ نحو نَعد، وتَعد، وأعد. وإنما حذفت الواو من «يعد» لوقوعها بين ياء وكسرة، فالنطق بها بعد الياء وقبل الكسرة ثقيل؛ للتنافر بينها، ثم حذفت مع سائر حروف المضارعة؛ «لتحصيل التشاكل والفرار من نفرة الاختلاف»[2] فنقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما وأسكنا[3]، وأحياناً يعل الماضي لإعلال مضارعه؛ فمعلوم أن الماضي إذا كانت لامه واواً وكان على أربعة أحرف فصاعداً قلبت الواو فيه ياء، على الرغم من عدم وجود ما يستثقل نطقه في الأصل المتروك إلا أنهم عدلوا عن الأصل في الماضي لعدولهم عنه في المضارع، فقالوا: أغزيت، وغازيت، واستغزيت؛ «كرهوا أن يقولوا: «أغزوت» فلا يقلبوا الواو إلى الياء، وهم يقولون: «يغزي» فيقلبونها ياء للكسرة قبلها، فأرادوا المماثلة، وأن يكون اللفظ واحداً؛ فأعلوا الماضي لإعلال

---

(١) نسب هذا الشاهد لرجل اسمه أبو حيّان الفقعسي وهو من شواهد الخزانة ١/٣٦٨، وابن جني في الخصائص ١/١٤٤، والأنباري في الإنصاف ١/١١.

(٢) الأنباري.. الإنصاف، الموضع نفسه. وهذا هو تفسير القدماء. أما التفسير الحديث فيقول: إن السبب الرئيس لسقوط الواو والياء في الأفعال في العربية هو ثقل النطق بها إذا اتبعا بحركة من جنسهما أو بعيدة عنهما، بغض النظر عن الحركة السابقة لهما. انظر في ذلك: الطيب البكوش.. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ٦١. ولا يقتصر الخلاف بين الفريقين على هذه الظاهرة بل يتسع ليشمل ظواهر صوتية كثيرة، وهو أمر ناتج عن اختلاف مفهوم القدماء للصوائت العربية ـ الحركات الثلاث وحروف العلة ـ عن المفهوم الحديث. وهذا موضوع يطول شرحه، ولا مجال للتفصيل فيه هنا انظر في ذلك: إبراهيم أنيس.. الأصوات اللغوية ٢٩ ـ ٤٣، ومحمود السعران.. علم اللغة مقدمة للقارىء العربي ١٨٢ ـ ١٨٦. دار النهضة العربية. بيروت.

(٣) هذا هو تفسير القدماء. أما المحدثون فيقولون: تدغم الواو والياء في حركتها إذا سبقت بحرف ساكن فتطيلها. انظر: الطيب البكوش.. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ١٤١، ١٤٥.

المضارع، كما أعلوا المضارع نحو: «يقول، ويبيع» لإعلال الماضي»[1].

ـ إعلال اسم الفاعل والمفعول من نحو «قال» و«باع»: لإعلال فعلهما، لذلك نراهم يُبقون على الأصل في اسم الفاعل والمفعول إذا صح فعلهما؛ كقولهم: عاور، وصايد من عور، صيد، صح الفاعل لصحة فعله. وكذلك المصدر؛ لا يعدل عن الأصل فيه إلا إذا عدل عن الأصل في فعله؛ نحو قياماً من قام، وحيالاً من حال فإذا استعمل الأصل في الفعل استعمل في المصدر؛ نحو قواماً من قاوم، ولواذاً من لاوذ[2].

ـ إعلال الجمع في مثل «ديَم» و«حيَل» و«قيَم» في جمع ديمة، حيلة، وقيمة؛ و«إنما وجب قلب هذا الضرب في الجمع؛ لأنه قد كان في الواحد مقلوباً، لانسكار ما قبل عينه، فلما جاء الجمع ترك مقلوباً على حاله، وإن كانت الواو قد انفتحت، لأنه روعي في الجمع حكم الواحد فترك على ما كان عليه في الواحد؛ ولهذا في كلامهم غير نظير»[3].

٢ ـ أمن اللبس:

لا يكون أمن اللبس من الأسباب التي يعدل لأجلها عن الأصل المجرد للكلمة إلا إذا كان الإبقاء على الأصل يسبب التباساً بكلمة أخرى، فلتجنب هذا الأمر تلجأ اللغة إلى ظاهرة العدول عن الأصل الملبس واستبدال بنية أخرى به؛ فمن ذلك، مثلاً، قلبُ نون التنوين في كلّ اسمٍ منصوبٍ في حالة الوقف ألفاً؛ «كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه أو زيادة فيه لم تجىء علامة للمنصرف»[4]، ومثله، أيضاً، قلب تاء التأنيث هاء في الوقف؛ لأنهم «أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء والتاء التي هي من نفس الحرف، نحو تاء ألفت، وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف؛ نحو تاء سَنْبَتَة، وتاء عفريت»[5].

وأحياناً يكون «أمن اللبس» سبباً في كسر قاعدة العدول عن الأصل بالرجوع إلى الأصل المتروك، لأن اتباع القاعدة يؤدي إلى صوغ بنية تلتبس ببنية أخرى، فكأنه عدول عن العدول؛ ومن الأمثلة على ذلك أن الواو والياء إذا تحركتا وسكن ما قبلهما قلبتا ألفاً بعد نقل حركتهما إلى الحرف الساكن قبلهما؛ نحو أقال وأقام في أَقْوَلْ وأقوم، . إلا إذا كان الفعل على «افعَلَلْت» و«افعالت» نحو ابْيَضَضْتُ واسْوَدَدْتُ وابْياضَضْتُ واسْوادَدْتُ؛ لأنهم «لو أسكنوا المعتل هنا ذهب المعنى وصرت إلى حذف بعد الإسكان، وعلة بعد علة، فتجنبوا هذا الحمل على الفعل كله،

---

(١) ابن جني. . المنصف ٢/١٦٤.

(٢) السابق ١/٣٤١.

(٣) السابق ١/٣٤٤.

(٤) سيبويه ٤/١٦٦.

(٥) السابق ٤/١٦٦.

فأقرّوه على أصله»[1]، ومنه، أيضاً، ترك إدغام النون في الميم في مثل «زنماء» و«أنمار» و«أنملة»، كما أدغموها في «امّحى» وذلك «لئلا يلتبس الأصول بعضها ببعض؛ فلو قالوا زمّاء وزمّ لالتبس بباب زممت الناقة، ولو قالوا «أمّلة» لالتبس باب أمّلت، ولو قالوا «أمّار» لالتبس باب أمّرت. . فرفض الإدغام في هذا ونحوه مخافة الالتباس، ولم يخافوا في «امّحى الكتاب» أن يلتبس بشيء؛ لأنه ليس في كلام العرب شيء على «افّعل» بتشديد الفاء»[2].

وهكذا نرى أن الصرفيين لم يكتفوا بحصر الأسباب الصوتية للعدول عن الأصل المجرد للكلمة، بل جاوزوها إلى أسباب أخرى، وذلك عندما يواجهون بأمثلة عدل فيها عن الأصل دون أن يكون السبب صوتيّاً.

---

(١) ابن جني. . المنصف ١/٣٠٤، من كلام المازني.

(٢) السابق ١/٧٣.

obeikandl.com

المبحث الثاني

مظاهر التحول عن الأصل

لا يقتصر التحول عن الأصل على مظهر واحد يطّرد في كل الأبنية المعدول عنها، بل تتعدد تلك المظاهر وتتنوع، وهذا أمر يكسب العربية مرونةً واسعَةً، ويكفل لها اختياراتٍ كثيرة تعمل بواسطتها على إغناء رصيدها من الأبنية والمفردات. كما أن طريقة التحول عن أصل الكلمة ترتبط أحياناً بسبب التحول؛ إن كان تعذراً أو استثقالاً أو مجانسةً؛ فاختلاف الأسباب يؤدي إلى اختلاف مظاهر التحول، وقد يرتبط الأمر أحياناً ببنية الكلمة ومكوناتها الصوتية التي قد تفرض نوعاً معيناً من طرق التحول عن الأصل.

وتتباين مظاهر التحول عن الأصل، أيضاً، في درجاتها؛ فأحياناً يتم العدول عن أصل الكلمة بخطوة واحدة فقط تتمثل في تغيير حركة، أو حذف صوت، أو حذف حركة، أو إضافة صوت. . ، وأحياناً أخرى يستلزم العدول عن الأصل عدة خطوات تتمثل في عدة مظاهر من تسكين، ونقل، وقلب. وهذا أمر يرتبط بالبنية الناتجة عن كل خطوة من خطوات التحول.

وقد رصد الصرفيون مظاهر التحول عن الأصل، وفصّلوا القول فيها، وفسّروا التغييرات التي تحدث في بنية الكلمة لتنقلها من الأصل المجرد إلى الأصل المستعمل، وعللوها بالأسباب التي ذكرناها في المبحث السابق. وكما اختلفت تفسيرات المحدثين للتحول عن الأصل عن تفسيرات القدماء في بعض الجوانب التي أشرنا إليها إشارات متفرقة في المبحث السابق اختلفت، أيضاً، بعض مظاهر التحول عن الأصل عند كل من الفريقين؛ وهذا أمر مردّه إلى اعتماد الباحثين العرب نتائج الدراسات اللغوية الحديثة في علم الأصوات، والتي تختلف في بعض أسسها عن الأصول التي قامت عليها الدراسات الصوتية عند القدماء. وسنحاول أن نشير إلى هذه الاختلافات في أثناء عرضنا لكل مظهر من مظاهر التحول عن الأصل، والتي نستطعي أن نجملها في التالي:

١ ـ الابتداء:

ويعرف، أيضاً، بهمزة الوصل؛ إذ يتم التحول عن الأصل فيه بإضافة همزة في أول الكلمة، ولا يحدث هذا إلا في الكلمات الساكنات الأوائل؛ لأن الابتداء بالساكن متعذر في العربية، كما

ذكرنا سابقاً، فهمزة الوصل أداة يتوصل بها للنطق بالساكن[1].

فوجودها مرتبط بوضع مخصوص، إذا تغير هذا الوضع اختفت، أو، بعبارة أكثر تحديداً، إذا زال السبب زالت هي، ويتحقق ذلك في حالتين:

ـ أن يكون قبلها كلام؛ «لأن الذي قبلها معتمد للساكن مغن، فلا وجه لدخولها»[2].

ـ أن يتحرك ما بعدها لسبب ما؛ إذ يصبح الابتداء به ممكناً، فلا ضرورة لوجود الهمزة.

أما مواضع همزة الوصل فهي:

ـ الأفعال: ـ إذ تدخل على الفعل الماضي والأمر من كل ما تجاوز الثلاثة وكانت الياء وسائر حروف المضارعة فيه مفتوحة؛ نحو، يستخرج، يقتدر؛ إذا الماضي منها: استخرج، اقتدر، والأمر منها: اقتدرْ، استخرجْ.

ـ وتدخل، كذلك، على فعل الأمر من الثلاثي؛ نحو اقرأ، واكتب، واشرب...

ـ الأسماء: ـ تدخل على مصادر الأفعال المذكورة في النقطة الأولى؛ كالاقتدار، والاستخراج.

ـ تدخل على أسماء مخصوصة، وهي: اسم، واست، وابن، وابنم، وابنة، وامرؤ، وامرأة، واثنان، واثنتان، وايمن المختصة بالقسم.

ـ الحروف: ـ لا تدخل إلا على (ال) التعريف، ومثلها (ام) في لغة حمْيَر[3].

أما حركتها:

ـ فالكسر إن كان الحرف الذي بعد الساكن مفتوحاً أو مكسوراً؛ نحو انطلق، استَمتع.

ـ والضم إن كان الحرف الذي بعد الساكن مضموماً؛ وذلك «كراهية الخروج من الكسر إلى الضم اللازم، وليس بينهما حاجز إلا حرف ساكن، والساكن ضعيف فكأن لا حاجز بينهما»[4] مثل قولنا: أُنطُلق، أُسْتُخرِجَ.

ـ الفتح مع (ال) التعريف.

٢ ـ التخفيف:

التخفيف مظهرٌ من مظاهر التحول عن الأصل مرتبط بصوت الهمزة فقط؛ وذلك «لأنها حرف سفل في الحلق، وبعد عن الحروف، وحصل طرفاً، فكان النطق به تكلفاً»[5]؛ فهو يحدث بأن

---

(١) انظر: المبرد، المقتضب ٢/٨٧، وابن جني.. المنصف ١/٥٣. الرضي.. شرح الشافية ٢/٢٥٠.

(٢) المبرد.. المقتضب ٢/٨٧.

(٣) انظر: الحملاوي.. شذا العرف في فن الصوف ١٣٤.

(٤) ابن جني.. المنصف ١/٥٤.

(٥) ابن جني.. سر صناعة الإعراب ١/٧١.

تسد الفتحة بين الوترين الصوتيين انسداداً تاماً يمنع نفاذ الهواء إلى الحنجرة، ثم ينفرج الوتران الصوتيان انفراجاً مفاجئاً فيندفع الهواء من بينهما اندفاعاً قوياً محدثاً صوتاً انفجارياً[1]، فلما كانت الهمزة تتطلب هذا الجهد في النطق عمد الناطقون بها إلى تخفيفها، إلا أن هذا التخفيف مرتبط بلغة أهل الحجاز، ولاسيما قريش، أما بنو تميم فيحققونها[2].

وتخفيف الهمزة يشمل إبدالها، وحذفها، وتسهيلها[3]، وكل حالة من الحالات السابقة ترتبط بحركة الهمزة وحركة الصوت الذي قبلها؛ ونستطيع أن نوضح ذلك بالتقسيم التالي:

ـ **الهمزة مفردة ساكنة**: تبدل بحرف حركة ما قبلها؛ نحو راس في رأس، بير في بئر، وبوس في بؤس.

ـ **الهمزة متحركة بعد ساكن**:
- الساكن قبلها صحيح: تحذف وتنقل حركتها إليه؛ نحو مسَلَة في مسألة.
- الساكن قبلها واو أو ياء مزيدتان: تقلب واواً أو ياء ثم تدغم فيما قبلها؛ نحو رديّة في رديئة، ومقروّة في مقروءة.
- الساكن بعدها ألف: تلفظ بين بين المشهور، نحو بايس في بائس.

ـ **الهمزة متحركة بعد متحرك**:
- مفتوحة بعد ضم: تبدل واواً؛ نحو مُوَجل في مؤجل.
- مفتوحة بعد كسر: تبدل ياء؛ نحو ميَة في مئة.
- في جميع الحالات المتبقية تسهل بين بين المشهور.

ـ **الهمزتان في كلمة واحدة**، تخفف الثانية فقط، وذلك كالتالي:
- الساكنة بعد المتحركة: تبدل بحرف حركة ما قبلها؛ نحو آدم في أأدم، وأوتمن في أؤتمن، وإيمان في إإمان.
- المتحركة بعد الساكنة: تثبت وتدغم؛ نحو سُؤال.
- المتحركة بعد المتحركة: تبدل ياء إذا كسرت إحداهما؛ نحو أيّمة

---

(١) انظر: محمود السعران. . علم اللغة مقدمة للقارىء العرب ١٥٧.

(٢) انظر: الرضيّ. . شرح الشافية ٣/٣٢.

(٣) تسهيل الهمزة يعني نطقها بين بين، وهو نوعان؛ بين بين المشهور: أن تحذف الهمزة وينطق بحركتها فقط، وبين بين البعيد: أن تحذف وينطق بحركة من جنس حركة ما قبلها، انظر: الرضيّ. . شرح الشافية ٣/ ٣٠ وما بعدها.

في أئمة، وإلا أبدلت الثانية واواً؛ نحو أوادم في أأادم.

فهذه أهم أحكام التخفيف، وهو مظهر يتجلى فيه ميل الناطقين إلى تقليل الجهد المطلوب في عملية النطق، فهو مظهر من مظاهر التحول عن الأصل مرتبط بالاستثقال؛ استثقال النطق بالكلمة.

٣ ـ الإعلال:

الإعلال مظهر آخر من مظاهر التحول عن الأصل، ويقتصر على حروف العلة فقط (الصوائت الطويلة)، وهو من أبرز ما يستدل به على وجود أصول مستثقلة أو متعذرة تميل العربية إلى العدول عنها واستبدال صيغ أخرى بها. وقد علّل القدماء اختصاص حروف العلة بهذه الظاهرة بقولهم: إن هذه الحروف «تتغير ولا تبقى على حال، كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالاً بحال، وتغيير هذه الحروف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها بل لغاية خفتها، بحيث لا تحتمل أدنى ثقل، وأيضاً لكثرتها في الكلام؛ لأنه إن خلت الكلمة من أحدها فخلوها من بعضها.. محال،. وكلُّ كثيرٍ مُسْتَثْقلٌ وإن خَفَّ»[1].

وللإعلال ثلاث صور:

ـ **الحذف**: يحذف حرف العلة: إذا كان حرف مد ملتقياً بساكن بعده؛ كما في فعل الأمر من «قام» وأمثالها؛ إذ الأصل فيه «قُومْ»، فلما كان التقاء الساكنين متعذراً في العربية عدل عن هذا البناء بحذف حرف العلة

ـ إذا كان واواً واقعاً فاء فعل مكسور العين في المضارع، وقد مرّت الإشارة إلى ذلك.

ـ **التسكين**: والمقصود به حذف حركة حرف العلة ونقلها إلى ما قبله إن كان ساكناً، وقد يتبع ذلك خطوات أخرى تفرضها طبيعة البنية الناتجة عن عملية النقل، ومن الأمثلة على ذلك:

ـ حذف حركة الواو أو الياء المتطرفتين بعد حرف متحرك، إن كانت حركتهما ضمة أو كسرة؛ كما في يدعو، يرمي؛ إذ الأصل فيهما يدعُو، ويرمي. وللمحدثين تفسير آخر لهذه الظاهرة؛ إذ يقولون بسقوط حرف العلة وامتزاج حركته بحركة ما قبله، فينتج من

---

(١) الرضيّ.. شرح الشافية ٣/٦٨.

الصائتين القصيرين صائت طويل.[1].

ـ تنقل حركة الواو أو الياء عينين متحركتين وقبلهما صحيح ساكن؛ كما في يقول، ويبيع؛ إذ أصلهما يقْول، ويبْيع، أما المحدثون فيقولون بإدغامهما في الحركة المجاورة لهما فتطيلانها[2].

ـ **القلب**: وقصد به قلب أحد حروف العلة إلى واحد من مثيليه[3]، ومن أمثلة ذلك:

ـ تقلب الواو أو الياء ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما؛ كقال في قَوَلَ، وباع في بَيَع. وقد علّل ابن جني هذا التحول عن الأصل بقوله: «وإنما كان الأصل في قام: قَوَمَ، في خاف: خَوفَ، وفي طال: طَوُل، وفي باع: بَيَعَ، وفي هاب: هَيبَ فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة، وهي الفتحة، والواو أو الياء، وحركة الواو والياء، كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة، وهو الألف وسوّغها أيضاً انفتاح ما قبلها»[4]، إلاّ أن بعض المحدثين يفسر هذه الظاهرة بسقوط الواو أو الياء واتصال حركتها بحركة ما قبلها لتصبح فتحة طويلة[5].

ـ تقلب الواو ياء إذا سكنت بعد كسرة؛ كميقات؛ إذ أصلها موْقات. وتقلب الياء واواً إذا سكنت بعد ضمة؛ كموسر؛ إذ أصلها: مُيْسر؛ للثقل الحادث من النطق بهما بعد حركة مخالفة لهما.

ـ تقلب الواو ياء إذا اجتمعتا وكانت الأولى منهما ساكنة، ثم تدغم في الياء بعدها؛ كسيّد في سَيْوَد.

وهناك حالات أخرى يحدث فيها القلب، لا مجال لذكرها كلها؛ فإن ذلك سيؤدي بنا إلى

---

(١) انظر مثلاً: البكوش.. التصريف العربي ٥٤ ـ ٥٥.

(٢) السابق، الموضع نفسه.

(٣) هناك اختلاف بين العلماء في تعريف القلب؛ فبعضهم يرتضي التعريف السابق، وبعضهم يرى أن القلب هو جعل حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض، ويرى فريق آخر أن القلب هو ما كان المقلوب فيه حرف علة، والمقلوب إليه أي حرف من حروف الهجاء دون تخصيص. انظر في ذلك: الرضي.. شرح الشافية ٣/٦٨ ـ ٦٩. حاشية المحققين. وقد رأينا أن نخص القلب بحروف العلة وحدها، والتخفيف بالهمزة مع حروف العلة، والإبدال بسائر الحروف.

(٤) ابن جني.. سر صناعة الإعراب ١/٢٢.

(٥) انظر: البكوش.. التصريف العربي ١٣٩ ـ ١٥٠.

تفصيلات كثيرة ليس هذا موضعها؛ فالذي يهمنا أن نمثل لبعض حالات التحول عن الأصل من خلال ظاهرة الإعلال في العربية.

٤ ـ الإبدال:

هو جعل حرف مكان حرف غيره، والإبدال من أبرز المظاهر التي يُتَحول فيها عن الأصل بسبب التنافر بين الأصوات في صفاتها، وقد أدرك القدماء ذلك فكانت تعليلاتهم في باب الإبدال كلها متصلة بصفات الأصوات. وأكثر ما يتجلى الإبدال في العربية في صيغة «افتعل» وما تصرف منها، ومن الأمثلة على ذلك:

ـ إبدال الواو والياء، فاءين، تاء وإدغامهما في تاء الافتعال؛ نحو اتّعد، واتّبس. وقد علل القدماء ذلك بقولهم: إن الواو والياء ضعيفتان وهما في هذا الموضع عرضة للتغيير والقلب؛ فالواو تقلب ياء إذا سبقت بكسرة، والعكس صحيح كذلك[١]، إلا أننا يمكن أن نرد الإبدال هنا إلى التضاد في صفة الجهر والهمس؛ فالواو والياء مجهورتان والتاء مهموسة، وقد أشار إلى ذلك الأشموني في شرحه على الألفية؛ إذ علل إبدال الياء والواو تاء في هذه الصيغة بعسر «النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف»[٢].

وقد ذكرنا في المبحث السابق أمثلة أخرى على الإبدال فلا داعي لتكرارها.

٥ ـ الإدغام:

هو «أن تصل حرفاً بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فينبو اللسان عنهما نبوة واحدة»[٣] أو هو فناء أحد الصوتين في الآخر، كما عبّر عنه الدكتور إبراهيم أنيس[٤]، وهو مظهر من مظاهر التحول عن أصل الكلمة؛ سببه تطابق مخارج الأصوات أو تماثلها؛ «لأنه لما كانا من موضع واحد ثقل عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضع ثم يعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الآخر، فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعة واحدة»[٥].

---

(١) انظر: المبرد. المقتضب ١/٩١، وسيبويه ٤٠/٣٣٤.

(٢) الأشموني ٤/٣٢٩.

(٣) الأنباري.. أسرار العربية ٤١٨.

(٤) انظر: إبراهيم أنيس.. الأصوات اللغوية ١٨٦. (٥) المبرد.. المقتضب ١/١٩٧.

فالإدغام، على ذلك، نوعان:

- إدغام المتماثلين، كما في قَطّعَ، وكَسّرَ، ومَدّ، وشَدّ.

- إدغام المتقاربين، وهذا النوع عادة يسبق بمظهر آخر من مظاهر التحول عن الأصل كالبدل أو القلب، كما في «مصبّر»؛ أبدلت تاء الافتعال طاءً، ثم أبدلت الطاء صاداً، ثم أدغمت الأولى في الثانية، وكما في «سيّد»؛ التقت الواو والياء وسكنت إحداهما فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت الأولى في الثانية. وهكذا[1].

٦ - فتح عين المضارع من «فَعَل»:

يصاغ المضارع من «فَعَل» على وزنين: يفعل كضرب يضرب، ويفعُل كقتل يقتُل، فإن كانت عين الفعل أو لامه أحد حروف الحلق، وهي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، عُدل عن الأصلين السابقين في المضارع إلى صيغة أخرى تفتح فيها عينه، فيصبح مضارع «فَعَل» حلقي العين أو اللام «يفعَل» كفتح يفتَح، ذهب يذهَب، وقرأ يقرَأ، وصنع يصنَع. وهذا التحول مقيّد بسبب صوتي غايته خلق نوع من المجانسة الصوتية بين حروف الكلمة؛ إذ «يمكن تفسير هذه الظاهرة بالعلاقة بين جرس الفتحة ومخرج حروف الحلق: فنطق حروف الحلق يصحبه انفتاح في الفم يسهل عملية انقباض الحلق، والحركة الوحيدة التي تتصف بالانفتاح هي الفتحة، ومن هذه الصفة أخذت اسمها»[2].

٧ - الإمالة:

الإمالة مظهر آخر من مظاهر التحول عن أصل الكلمة، إلّا أنها لا تصيب بنية الكلمة بالتغيير؛ فالمتأثر هنا هو طريقة النطق بالكلمة؛ فهي «أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء»[3]، وسببها طلب التشاكل والمجانسة الصوتية بين حروف الكلمة[4]، وتختص بلغة تميم ومن جاورهم من أهل نجد، أما أهل الحجاز فيفخمون، ولا يميلون إلا في مواضع قليلة[5].

(١) أطلق ابن جني على هذا النوع من الإدغام اسم الإدغام الأكبر، وأطلق «الإدغام الأصغر» على مظاهر أخرى من مظاهر التحول عن الأصل يجمعها أنها «تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك» منها: الإمالة، والإبدال في صيغة افتعل، وفتح عين المضارع من فعَل إذا كانت عينه أو لامه حرف حلق.. انظر: ابن جني.. الخصائص ١/١٤١.

(٢) الطيب البكوش.. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ٩٠.

(٣) الأنباري.. أسرار العربية ٤٠٦.

(٤) ذكر النحاة سبباً آخر للإمالة وهو التنبيه على الأصل، وسنعود إلى هذا الأمر مفصلاً في المبحث التالي.

(٥) انظر: الأشموني ٤/٢٢١.

فالإمالة مظهر اختياري يتصل بطريقة النطق، ولا يُلزم المتكلم أن يأخذ به. ولكنه يعكس ميل الناطقين بالعربية إلى تحقيق أكبر قدر من التجانس الصوتي بين الوحدات الصوتية في الكلمات، ويصور ابن جني هذا الميل فيقول: «قالوا: ولو قلنا عالم فلم نُملْ، لكان النطق بكسرة اللام بعد إشباع الفتحة بالألف كالنزول في حدور من موضع عال، فأملنا فتحة العين لتصير الألف بين الياء والألف، فتقرب بذلك من كسرة اللام فيكون ذلك كالنزول من موضع غير مفرط العلو، وهذا أخف من الانكسار بعد إشباع الفتحة»[1].

لذلك نراهم يعدلون عن الإمالة إذا تكونت الكلمة من أحد حروف الاستعلاء، وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف، والخاء، والغين؛ لأن الإمالة تقريب الصوت من مخرج الياء، وهذه الأصوات تبعد مخارجها عن الياء، فإن أميلت الكلمة وفيها حرف من حروف الاستعلاء حصل التناقض، وخرج المميل عن غايته؛ وهي تحقيق المشاكلة الصوتية، فالكلمات: ناقد، وضاغط، وضابط، لا تمال فيها الألف؛ لئلا يتصعد المتكلم بعد الانحدار، كما يقول المبرد[2]، وكذلك لو جاءت هذه الحروف فاءات قبل الألف نحو قاسم، صالح، طاهر، لا تمال الألف في الكلمة.

وخلاصة القول في هذه الظاهرة «أنه كلّ ما كان في الياء، أو الكسرة فيه أثبت ـ فالإمالة له ألزم، إلّا أن يمنع مانع من المستعلية»[3].

فهذه هي أهم مظاهر التحول عن الأصول المجرّدة التي وضعها الصرفيون للأبنية في العربية، وهي ظاهرة تعكس ميل العربية إلى المرونة، وعدم التقيّد بالقاعدة، إن أدت إلى ما يستثقلون أو يكرهون، وقد ساعدها على ذلك طبيعتها الاشتقاقية التي تساهم بشكل كبير في منح العربية القدرة على التغيير والتنويع في أبنيتها ومفرداتها.

---

(١) ابن جني. . المنصف ١/٤٢.

(٢) انظر: المبرد. . المقتضب ٣/٤٥.

(٣) السابق ٣/٤٧.

المبحث الثالث

وسائل معرفة الأصل

استعان علماء العربية ببعض الوسائل لمعرفة أصل الكلمة المعدول عنه؛ فعلى الرغم من أن هذا الأصل لا وجود له في الاستعمال اللغوي إلا أنه يبقى مهماً؛ لأنه يمثل، مع بقية الأصول المتروكة، جزءاً رئيساً يقوم عليه نظام اللغة المجرد الموضوع من قبل النحاة؛ فمعلوم أن نظام اللغة ليس هو اللغة نفسها، فهو قائم على مجموعة من العناصر المجردة والعلاقات المحكمة التي قد يتجاوز عنها الاستعمال اللغوي، وهو يهدف إلى وضع قوانين كلية تصف عمل اللغة وصفاً عاماً يعتمد الثوابت المجردة لا الأمثلة المتعددة. فالأصول المتروكة هي عناصر يحتاجها الباحث لتقعيد قواعد اللغة التي يصفها؛ لأنها تضمن له صياغة قواعد عامة شاملة دون أن تضطره إلى الدخول في تفصيلات كثيرة قد تفرضها الأبنية المحول إليها[1]، كما أن معرفة أصل الكلمة المتروك مهم جداً في عملية الاشتقاق؛ إذ لا يمكننا أن نشتق من الكلمة بناء جديداً دون أن نعرف حروفها الأصول، كما أننا إذا لم نهتم بمعرفة حروف المادة الأصلية اختلطت علينا الكلمات والمعاني، فأصبحت كلمة «موقن»، مثلاً، من «وقن» وهذه يختلف معناها تماماً عن معنى «يقن» التي تمثل مادة الكلمة الأصلية[2].

هذا بالنسبة للأصل الاشتقاقي للكلمة، أما أصل الصيغة فإن أهميته لا تقل عن أهمية سابقه، إن لم تفقها؛ ذلك أن كل صيغة لها معانٍ صرفية خاصة بها، كما ألمحنا إلى ذلك في مواضع سابقة، فإن لم تعرف البنية الصرفية الأصلية للكلمة عسر تعيين معناها. وقد كان اهتمام القدماء بمعرفة البنية الأصلية للكلمة كبيراً، حتى إنهم كانوا يقدمونه على أصل الاشتقاق أحياناً، ويكفي أن نقرأ نص الرضيّ في اعتراضه على ابن الحاجب حين أنكر ما قاله الصرفيون من نقل «قَوَلْ»

---

(١) انظر: داوود عبده. . دفاع عن الأصل المقدر. المجلة العربية للعلوم الإنسانية. جامعة الكويت. مج/١، ع/١، ١٩٨١م ١٦٠ ـ ١٦٨.

(٢) وردت المعاني التالية لمادة «وقن» في لسان العرب: الوُقْنة: موضع الطائر في الجبل، وأوقن الرجل إذا اصطاد الطير في وقنته، والتوقن: التوقل في الجبل. أما مادة «يقن» فقد ورد فيها قوله: اليقين: العلم وإزاحة الشك وتحقيق الأمر.

و«بَيَع» إلى «قَوُل» و«بيع»؛ لينقلوا ضمة الواو وكسرة الياء إلى ما قبلها فيكون ذلك دليلاً على الواو والياء المحذوفتين؛ إذ يتساءل قائلا: «وأيش المحذور في ذلك؟ وكيف نخالف أصلاً لنا مقرراً؟ وهو أن كل واو أو ياء في الفعل هي عين تحركتا بأي حركة كانت من الضم والفتح والكسر وانفتح ما قبلها فإنها تقلب ألفاً، فقَوَلْت بالفتح يجب قلب واوه ألفاً، وكذا لو حولت الفتحة ضمة، وكذا بَيَعْت بالكسر والفتح، وأي داع لنا إلى إلحاق الضمائر المرفوعة بقَولَ وبَيَعَ اللذين هما أصلاً قال وباع؟ وهل هي في الفاعلية إلا كالظواهر في نحو (قال زيد) و(باع عمرو)؟ فالوجه إلحاق هذه الضمائر بقال وباع مقلوبي الواو والياء ألفاً؛ فنقول: تحركت الواو في قوَل وطوُل وخوف، والياء في بَيع وهيب وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفاً؛ وإنما لم تقلب الياء في هيؤ لما تقدم؛ فصار الجميع قال وطال وخاف وباع وهاب، فلم يمكن مع بقاء الألف التنبيه على بنية هذه الأبواب وأن أصلها فَعَل أو فَعُل أو فَعِل لأن الألف يجب انفتاح ما قبلها، فلما اتصلت الضمائر المرفوعة المتحركة بها وجب تسكين اللام لما هو معلوم، فسقطت الألف في جميعها للساكنين، فزال ما كان مانعاً من التنبيه على الوزن ـ أي الألف ـ فقصدوا بعد حذفها إلى التنبيه على بنية كل واحد منها لما ذكرنا من أن بنية الفعل يُبقَّى عليها بقدر ما يمكن، وذلك يحصل بتحريك الفاء بمثل الحركة التي كانت في الأصل على العين؛ لأن اختلاف أوزان الفعل الثلاثي بحركات العين فقط، ولم يمكن هذا التنبيه في فعل المفتوح العين نحو قول وبيع، لأن حركتي الفاء والعين فيه متماثلتان، فتركوا هذا التنبيه فيه ونبّهوا على البنية في فعل وفعُل فقط؛ فقالوا في فعل نحو خاف هاب: خفت وهبت، وسوَّوا بني الواوي واليائي لما ذكرنا أن المهم هو التنبيه على البنية، وقالوا في فعُل نحو طال فهو طويل: طُلت، والضمة لبيان البنية لا لبيان الواو، لما ذكرنا، ولم يجيء في هذا الباب أجوف يائي حتى يسووا بينه وبين الواوي في الضم...، فلما فرغوا من التنبيه على البنية في بابي فعل وفعُل ولم يكن مثل ذلك في فعَل ممكناً، كما ذكرنا، قصدوا في التنبيه على الواوي واليائي والفرق بينها، كما قيل: إن لم يكن خلٌّ فخمر؛ فاجتلبوا ضمة في قال بعد حذف الألف للساكنين، وجعلوها مكان الفتحة، وكذا الكسرة في باع، لتدل الأولى على الواو والثانية على الياء»[1] فهذا النص يدل دلالة واضحة على اهتمامهم بالأصول المتروكة رغم إهمالها، حتى إنهم لينبهون على الأصل في البنية المعدول إليها متى أمكنهم.

ولتلك الأهمية السابقة للأصل المتروك اتبع النحاة طرقاً معينة تساعدهم على معرفته، سواء كان ذلك من حيث الصيغة أو من حيث المادة. وعلى الرغم من اختلاف تلك الطرق إلا أنها جميعاً ترجع إلى أساس واحد يتمثل في نقل الكلمة إلى بناء آخر بحيث يكفل هذا النقل إزالة العلة التي

---

(١) الرضيّ.. شرح الشافية ١/٧٨ ـ ٧٩.

عدل لأجلها عن الأصل، وقاعدتهم في ذلك: «ما كان منقلباً لعلة ففارقته العلة فارقه ما أحدثته»[1] أي أن أصل الكلمةِ يظهر إذا زالت العلة التي أدت إلى العدول عنه، فكل الوسائل التي اتبعها الصرفيون لمعرفة الأصول المجردة تهدف إلى إزالة علة العدول عنه.

ويمكننا تقسيم أهم تلك الوسائل إلى سبع وسائل، هي:

١ ـ التصغير.

٢ ـ جمع التكسير.

٣ ـ التثنية وجمعا التصحيح.

٤ ـ النسب.

٥ ـ الإمالة.

٦ ـ تصريف الفعل.

٧ ـ وسائل أخرى؛ كالمصدر، واسم الفاعل، والتعدي واللزوم.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الوسائل يستخدم، أيضاً، مميزات يميز بها نوع الكلمة، كالتصغير والنسب والتثنية والإضمار، فهذه كلها تتخذ مميزات تميز بها الأسماء، وقد ذكرنا ذلك في الفصل الأول عند الحديث عن أقسام الكلام في العربية.

ولكننا الآن سنعرض هذه المميزات على أنها وسائل يعرف بها أصل الكلمة، أي بنية الكلمة التي ينبغي أن تأتي عليها لو لم يعرض لها وضع طارىء يحولها عنه.

أولاً ـ التصغير:

«التصغير يرد الأشياء إلى أصولها»[2]، هذه قاعدة عامة يعتمدها علماء العربية ويعولون عليها كثيراً لمعرفة أصول الكلمات؛ فللتصغير في العربية أوزان ثلاثة:

ـ فُعَيْل، وتصغر عليه الأسماء الثلاثية.

ـ وفُعَيْعل، وتصغر عليه الأسماء الرباعية.

ـ وفُعَيْعيل، تصغر عليه الأسماء الخماسية التي رابعها حرف مد زائد.

وهو يستخدم ـ عادة، لمعرفة مادة الكلمة الأصلية؛ فإذا كان بناء الكلمة مصوغاً على هئية يتعذر فيها اجتماع حروفها الأصلية، أو يستثقل فإن صوغ هذه الكلمة على أحد أوزان التصغير السابقة يؤدي إلى مفارقتها لتلك الهيئة المستثقلة، مما يؤدي إلى عودة حروف الكلمة الأصلية للظهور، من ذلك مثلاً تصغير «ميزان» و«ميعاد» و«ميعات»، فإنها تصغير على فُعَيْعيل فتصبح:

(١) المبرد. . المقتضب ٢/ ٢٨٠.

(٢) السيوطي. . الأشباه والنظائر ١/ ٢٤١.

«مُوَيْزين» و«مُوَيْعيد» و«مُوَيْقيت»، «وإنما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو، بعد الكسرة، فلما ذهب ما يستثقلون رُدّ الحرف إلى أصله»[1]، فالأصل في كلمة «ميزان»: مِوْزان وقعت الواو الساكنة فيها بعد كسرة فكان النطق بها على هذه الهيئة مستقل، فقلبت الواو ياء فراراً من ذلك الاستثقال، فلما صغرت الكلمة على فعَيعيل اختفت الكسرة، فظهرت الواو. ويمكن تمثيل هذه العلمية بالشكل التالي:

(وزن) ← (مِوْزان): ـِ + وْ ← استثقال ومشقة في النطق ← قلب الواو ياء ← (ميزان)

↓

ظهور الواو ← (مُوَيْزين) ← زوال الاستثقال ← اختفاء الكسرة ← (فُعَيْعِيل) ← تصغير

وهكذا نرى أن التصغير وسيلة عملية ترد فيه أصول بعض الكلمات بطريقة آلية مطردة.

وقد يستخدمون التصغير أيضاً لمعرفة المحذوف من أصول الكلمة؛ فمعروف أن الأسماء، كما يقررون، لا تكون ثنائية الأصول، فإن جاء شيء منها على حرفين فالثالث محذوف، لا محالة، وتصغيره وسيلتهم لرد ما حذف منه؛ فكل ما كان على حرفين فصغرته «رددته إلى أصله حتى يصير على مثال فعيل. فتحقير ما كان على حرفين كتحقيره لو لم يذهب منه شيء وكان على ثلاثة، فلو لم تردده لخرج عن مثال التحقير، وصار على أقل من مثال فعيل»[2].

والأمثلة على استخدام التصغير لمعرفة أصول الكلمات كثيرة متنوعة، ويكفينا أن عرضنا لمثالين منها، فالمهم معرفة الكيفية التي يسخر فيها التصغير لأداء هذه المهمة.

ثانياً: جمع التكسير:

يشابه التكسير التصغير في قدرته على رد الأصل المعدول عنه المتمثل في حروف الأصلية للكلمة؛ إذ تشكل أوزان التكسير المختلفة أبنية جديدة تنقل إليها الكلمة فيؤدي ذلك إلى مفارقتها للهيئة التي حدث فيها الاستثقال والتغير، ولنضرب على ذلك مثلاً بكلمة «ميزان» السابقة فإن جمعها يكون على «مفاعيل» وهذه بنية تحرك فيها فاء الكلمة (الواو في موزان) وتسبق بفتحة لا كسرة، فينتفي بذلك السبب الذي قلبت الواو لأجله ياء، فتعود الواو للظهور في هذه البنية الجديدة، فيصبح جمع «ميزان» على «موازين»، ومن ذلك، أيضاً، كلمة «ماء»؛ إذ يقول الصرفيون أن أصلها «مَوَه»، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً؛ لاستثقالهم اجتماع الأمثال، كما بيناه

---

(١) سيبويه ٣/٤٥٧ ـ ٥٨.

(٢) سيبويه ٣/٤٤٩. يذكر أن حول أصول هذه الألفاظ خلافاً فبعض المحدثين يرى أنها ثنائية الأصول ويستند في ذلك إلى المنهج التاريخي بمقارنة العربية بأخواتها الساميات.

سابقاً، فأصبحت الكلمة «ماه» ثم قلبت الهاء همزة، ويمكننا أن نعيد هذه الأصول المقلوبة إلى النطق بجمع الكلمة جمع تكسير؛ إذ تجمع على «أمواه»، قال كثير[1]:

سقى الله أمواهاً عرفت مكانها جُراماً وملكوماً وبذّر والغمرا

ومن ذلك أيضاً جمع «ميّت»، و«هيّن» إذ ترجع العين، التي هي في الأصل واو إلى الظهور؛ ذلك أن سبب الاستثقال يزول في بنية الجمع في كل واحدة منهما؛ ولنمثل لذلك بالشكل التالي:

(هـون، موت) ← تبنى على فَيعِـل ← (مويْتِ، هويْنَ) ← وْ+يِ ← استثقال ← قلب الواو ياء وإدغامهما

↓

أموات ← زال سبب الاستثقال ← تحركت الواو وزالت الياء ← أفعال ← يجمع ← (مَيّت)

أهوناء ← زال سبب الاستثقال ← تحركت الواو وزالت الياء ← أفْعلاء ← يجمع ← (هَيّن)

ثالثاً: التثنية وجمعا التصحيح:

التثنية وجمعا التصحيح يمثلان وسيلة أخرى يستعان بها لمعرفة أصول الأسماء؛ ويكثر استعمالهما في معرفة أصل اللام في المنقوص الثلاثي؛ لأن لامه تكون منقلبة عن واو أو ياء، ففي التثنية، مثلاً، نضيف ألفاً ونوناً أو ياء ونوناً للاسم، والمنقوص ينتهي عادة بألف (هي البدل من الواو أو الياء) فعند ذلك يجتمع ساكنان؛ ألف التثنية وألف المنقوص، ولا يمكن حذف أحدهما؛ لأن ذلك سيؤدي إلى الالتباس بين المفرد والمثنى في حال الإضافة إلى الضمائر، فكان لا بد من التحريك الذي يكفل إعادة اللام الأصلية للظهور، كقولنا في «رجا» «رجوان»، وفي «قفا»: «قَفَوان»، وفي «فتى»: فَتَيَان». وكذلك في جمع «قَنَاة وقطاة» جمع تأنيث؛ إذ تجمعان على «قَنَوات وقَطَوات»[2].

وكذلك تستخدم التثنية لمعرفة الأصل المحذوف من الأسماء الثنائية؛ كقولنا في تثنية «أخ»: «أخوان»، وفي تثنية «أب»: «أبوان»، وفي تثنية «حم»: «حموان»[3].

---

(١) البيت من شواهد الكتاب ٣/٢٠٨ في الحاشية، وانظر: ابن يعيش ١/٦١، وجرام وملكوم وبَذر والغمر: أسماء أماكن. وانظر: ديوان كثير ٥٠٣. تحقيق إحسان عبّاس. دار الثقافة. بيروت ـ ١٩٧١م.

(٢) انظر: سيبويه ٣/٣٨٣ ـ ٣٨٦. والمبرد. . المقتضب ٣/٤٠. وابن يعيش. . شرح المفصل ٤/١٤٧.

(٣) السيوطي. . الأشباه والنظائر ١/٢٢٤.

رابعاً: النسب:

دور النسب في معرفة أصل الكلمة محدود بأبنية معينة، كالأسماء الثنائية محذوفة اللام؛ إذ ترد اللام فيه وجوباً إذا كان ترد في التثنية أو جمع السلامة، وجوازاً إذا كانت لا ترد في التثنية والجمع، ومن الأمثلة على الحالة الأولى قولنا في النسب إلى: أب، وأخ، وسنة: أبوي، وأخوي، وسنوي. ومن الأمثلة على الحالة الثانية قولنا في النسب إلى: دم، ويد: دموي أو دميّ، ويدوي أو يديّ[1].

ومن الأبنية التي تُرَد إلى أصولها بواسطة النسب ما كان آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف واحد؛ إذ تقلب الثانية واواً وترد الأولى إلى أصلها مع فتحها؛ كقولنا: حيويّ، في النسبة إلى حيّ، وطوويّ في النسبة إلى طيّ.

خامساً: الإمالة:

تستخدم الإمالة عادة لمعرفة أصل الألف في الأسماء الثلاثية المنقوصة؛ وقاعدتهم في ذلك أنه «ليس شيء من بنات الياء لا يجوز فيه إمالة الألف»[2]، وأحياناً تكون هي الوسيلة الوحيدة لمعرفة الأصل، فالمبرد، مثلاً، يرى أنها آخر ما يلجأ إليه لمعرفة أصل الألف في الاسم إذا عجزت الوسائل الأخرى عن ذلك، إذ يقول «.. اعلم أن هذا الجمع ينقلب ياؤه وواوه ألفاً؛ لانفتاح ما قبل كل واحدة منهما؛ نحو: دار، وغار، وباب؛ إلا أن يجيء حرف على أصله لعلة مذكورة في باب التصريف؛ نحو القَوَد والصيَد الخَوَنة والحَوكة. فأما مجري الباب فعلى ما ذكرت لك. فإن صغرت شيئاً من ذلك أظهرت فيه حرف الأصل، وذلك أن ياء التصغير تقع بعده ساكنة، فلا يجوز أن تسكنه، فتجمع بين ساكنين فإذا حركته عاد إلى أصله، وذلك قولك في تحقير نار: نويرة، وباب: بويب. يدلك على أن الواو الأصل ـ قولك: أنوار؛ لأنها من النور، وقولك: بوّبت له باباً.. فإن لم يعلم أصله ردّ إلى واحده في التكبير أو إلى فعله فإن دليله يظهر، فإن لم يكن مشتقاً نظر هل تقع فيه الإمالة؟ فإن كانت ألفه ممالة فهو من الياء، وإن كانت منتصبة لا يجوز فيها الإمالة فهو من الواو»[3].

سادساً: تصريف الفعل:

كانت الوسائل السابقة التي عرضنا لها تستخدم جميعها في معرفة أصول الأسماء، أصول الاشتقاق، عادة، أما هذه الوسيلة فإنها خاصة بالأفعال، ويعول عليها كثيراً لمعرفة البنية الأصلية

---

(١) انظر: سيبويه ٣/٣١٦، ٣٥٩.

(٢) السابق ٣/٣٨٦.

(٣) المبرد.. المقتضب ٢/٢٨٠ ـ ٢٨١.

للفعل، أي صيغة الفعل التي ينبغي أن يكون عليها.

والمقصود بتصريف الفعل تقليبه واشتقاق المضارع والأمر منه، وإلحاق ضمائر الرفع والنصب ونوني التوكيد به. ويلاحظ أن بنية الفعل أكثر عرضة للتغيير؛ من ذلك، مثلاً، استدلالهم على أن «قلت» و«بعت» من «فعَلت» وليس من «فعِلت»؛ لأن المضارع منهما على «يقول» و«يبيع»، ولو كانا «فعلت» لجاء المضارع منهما على يفعَل، فقيل فيهما: يقال ويباع كيخاف، ويهاب «لأن «يفعَل» إنما يجيء من فعل نحو «شرب» فهو «يشرب» وقد مر ذكر هذا»[1]، أما استدلالهم على أنهما ليسا من «فعُلت» فاعتمدوا فيه على وسيلة أخرى سنذكرها لاحقاً.

ومن ذلك، أيضاً، ما جاء على وزن «افْعَلَلَّ» من الأفعال؛ إذ أصله «افْعَلْلَلَ»، اجتمع فيه مثلان متحركان، فاستثقلوهما، فأسكنوا الأول ونقلوا حركته إلى ما قبله، ثم في اللام التي تليه؛ كقولنا: «اطْمأنّ»، وأصله «اطْمأنَنَ» «ويدل على أن «اطمأن» أصله «اطمأنن» وأنهم إنما فعلوا ذلك كراهة اجتماع مثلين متحركين أنه إذا سكن الآخر منهما عاد البناء إلى أصله؛ ألا ترى أنك تقول: اطمأننت فتبين النون الأولى لما سكنت النون الآخرة. فجرى ذلك مجرى «شد وضن» ثم تسكن اللام فتظهر العين فتقول: شددت وضننت»[2].

سابعاً: وسائل أخرى:

هناك وسائل أخرى استخدمها الصرفيون لمعرفة أصل الكلمة؛ كالمصدر؛ فكثيراً ما يلجؤون إليه لمعرفة عين الفعل المنقلبة ألفاً، كخوف من خاف، وبيع من باع، واعتياد من اعتاد، واختيار من اختار. ويعد اسم الفاعل أيضاً وسيلة أخرى من وسائل معرفة الأصل؛ إذ يلجأ إليه أحياناً لمعرفة بنية الفعل إن كان من «فعَل» أو من «فعُل»، فالفعل «جاع»، مثلاً، أصله فعَل، وليس فعُل؛ لأن اسم الفاعل منه على «خائف»، «وفعُل لا يكون اسم الفاعل منه إلا على «فعيل» ككرم فهو كريم، وظرُف فهو ظريف. لذلك كان أصل «طال «فعُل»؛ لأنهم يقولون في اسم الفاعل منه «طويل»[3]».

ويُستدَل، أحياناً، على بنية الفعل بوسيلة معنوية، هي التعدي واللزوم؛ فالفعل «قال» أصله فَعَل، وليس فعُل، ويدلك على ذلك أنك تقول فيه «قلته» فتعديه، وليس في الكلام فعُل متعدياً[4].

فهذه أهم الوسائل التي يستعان بها لمعرفة أصول الكلمات في العربية، وإذا تأملناها وجدنا أنها ترتد في النهاية إلى طريقة واحدة وتتمثل في تقليب الكلمة وتصريفها على وجوه شتى حتى نحصل على بنية تُظهر لنا أصل الكلمة، سواء كان ذلك الأصل أصل الاشتقاق أو أصل الصيغة.

---

(١) ابن جني. . المنصف ١/٢٣٦ ـ ٢٣٨.
(٢) السابق ١/١٠.
(٣) السابق ١/٢٣٩.
(٤) السابق ١/٢٣٦.

فوسائل معرفة الأصل ما هي إلا طرق للبحث عن القالب الصرفي المناسب الذي يطابق ذلك الأصل. ولكننا فصلنا القول في كل وسيلة على حدة ليتضح مدى أهمية كل واحدة منها، ونوع الأبنية التي يكثر استخدامها فيها.

وقد رأينا أن تلك الوسائل يمكن أن تندرج ضمن قسمين رئيسين، هما:

ـ وسائل معرفة أصول الأسماء: وتتمثل في: التصغير، والتكسير، والتثنية وجمعا التصحيح، والنسب، والإمالة.

ـ وسائل لمعرفة أصول الأفعال: وتتمثل في: الفعل المضارع، إلحاق الضمائر بالفعل، المصدر، اسم الفاعل، التعدي واللزوم.

وقد تكون هناك وسائل أخرى غيرها، لكن هذه أهمها.

وتجدر الإشارة إلى أن الوسائل المستخدمة لمعرفة أصول الأسماء غالباً ما تدل على الأصل الاشتقاقي للكلمة، أما أصل الصيغة أو الوزن فإنه لا يتغير في الأسماء إلا نادراً، بعكس الأفعال التي هي عُرْضَةٌ للتغيير والتصرف، لذا كانت وسائل معرفة أصول الأفعال تستخدم في الغالب الأعم لمعرفة أصل الصيغة أي لمعرفة بنية الفعل الأصلية.

obeikandl.com